

منظمة الصحة العالمية

ج ٢٩/٥٦

١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

A56/29

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون

البند ١٦-١ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي

ينشر المدير العام بأن يحيل فيما يلي إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسين التقرير المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي عن حسابات منظمة الصحة العالمية للمدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الملحق).

التقرير المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي المستقل المقدم إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسين: مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية: المدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

مقدمة

- ١- تم تكليف مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا بإجراء مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية للمدتين الماليتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حسبما نص على ذلك القرار ج ص ع ٥٢-٨ الصادر عن جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين.
- ٢- والغرض من هذا التقرير هو اطلاع جمعية الصحة العالمية في الوقت المناسب على المسائل البارزة التي أسفرت عنها المراجعة الخارجية للحسابات.

الصلاحيات

- ٣- تتم المراجعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات والملحقة بتلك اللائحة. وطبقاً لهذه الصلاحيات يبدي مراجع الحسابات رأياً في البيانات المالية للمدة المالية، ويقدم تقريراً عن العمليات المالية ومختلف المسائل الأخرى المحددة فيهما.
- ٤- تُجرى مراجعة الحسابات طبقاً للمعايير العامة لمراجعة الحسابات التي يتبناها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٥- ولم تجر إجراءات المراجعة التي تمت حتى الآن بقصد الإعراب عن رأي مراجع الحسابات في البيانات المالية المؤقتة الواردة في التقرير المالي المبدئي غير المراجع، لعام ٢٠٠٢ (الوثيقة ج ٥٦/٢٨).

أسلوب مراجعة الحسابات

- ٦- وأتبع أسلوب شامل لمراجعة الحسابات، يتضمن جوانب مالية وجانبية الامتثال والقيمة المضافة، بقصد تقديم خدمة مستقلة في المراجعة الخارجية للحسابات مع التركيز على تعزيز المساعلة وحسن الإدارة والوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية واقتصاد.
- ٧- وظل التركيز في هذا الصدد ينصب على دعم هياكل الإدارة الحالية عن طريق الاتصال المنفتح والمنتظم بجمعية الصحة العالمية وأجهزتها بشأن المسائل المتعلقة بعملية المراجعة الخارجية للحسابات وبشأن التفاعل البناء مع الأمانة العامة. كذلك حددت المسائل المتصلة بتصريف الشؤون، ومنها مثلاً مهام المراجعة الداخلية والتفويض بالصلاحيات وإدارة المخاطر، باعتبارها جوانب أساسية لتصريف الشؤون، وعلى ذلك فهي تتعرض للمزيد من استعراض المراجعة الخارجية للحسابات.
- ٨- واعتمد في معالجة الجوانب المالية والامتثال في المراجعة نهج قوامه المخاطر لكفالة التركيز الواضح على موارد المراجعة. وظل التركيز في هذه الفترة المؤقتة ينصب على أداء تقييمات المخاطر هذه وتحديد الاستراتيجية المتصلة بالمراجعة للجزء المتبقي من الفترة المالية. كذلك جرت في المقر الرئيسي اختبارات

موضوعية وتحليلية مؤقتة للعمليات وأرصدة الحسابات والإجراءات لاختبار الامتثال لللائحة المالية والسند التشريعي. وسيستمر هذا العمل ليشمل جميع المكاتب الإقليمية خلال عام ٢٠٠٣ ثم يدمج في المراجعة النهائية في نهاية الفترة المالية.

٩- ونتوجه بالشأن إلى المديرية العامة والمديرين الإقليميين للإصلاحات الواسعة النطاق التي أدخلوها على مدى السنوات الماضية للتأكد من أن المنظمة أصبحت قادرة على مواجهة التحديات المطروحة أمامها وهي تدخل القرن الحادي والعشرين. فتنفيذ نهج استراتيجي بالنسبة للميزانية، قائم على النتائج يدل على تحول هام من التركيز على المدخلات إلى التركيز على النتائج والمساءلة عن الأداء. والزيادة الكبيرة في المساهمات الخارجة عن الميزانية تطرح أمامنا عددا من التحديات الجديدة، ابتداء من ضمان استخدام هذه الموارد على نحو سليم وصولاً إلى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ومروراً بكفالة إدارة اتفاقات المانحين بكل كفاءة. ووجود أرصدة نقدية وعمليات كبيرة في أنحاء العالم يعني ضرورة إدارة المنظمة إدارة فعالة لوظائفها المالية. فالمنظمة تواجه ضغطاً متزايداً لتحديث نهجها إزاء نظم المعلومات والاتصال لكفالة دعم هذه النظم لأهدافها العملية مع الإدارة النشطة للمخاطر ذات الصلة. وما هذه إلا بعض القضايا التي بحثت في الفترة الفاصلة وجرى التعليق عليها في هذا التقرير المبدئي.

١٠- إن خطة العمل الاستراتيجية للمراجعة الخارجية للمدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد عرضت على الاجتماع السابع للجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EBAC7/3)، وهي تحدد بمزيد من التفصيل نهج المراجعة المزمع وأنشطتها ومجالات التركيز لهذه المدة المالية، والمتوخى في هذا الصدد أن يتم في العام المقبل إجراء تقييم لبرنامج الزمالات على مستوى المنظمة واستعراض للتقدم في تنفيذ مبادرة التركيز على البلدان وكذلك استمرار العمل بالنسبة للقضايا المتعلقة بالإدارة العامة للأموال الخارجة عن الميزانية.

١١- ويجري الآن تتبع تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للحسابات وتبلغ لجنة مراجعة الحسابات بالنتائج. ويسرني أن أتمكن الآن من القول بإننا وجدنا تعاوناً رفيع المستوى من الأمانة العامة، وعموماً فإنني مرتاح لما أحرز من تقدم.

١٢- ولقد نوقشت المسائل الناجمة عن هذه المراجعة، على النحو المبين في الفقرات التالية وأجريت مناقشة دقيقة مع الأمانة العامة. ويسرني أن الأمانة ذكرت أنها ترحب بالتوصيات المقدمة وأنها ستتخذ خطوات لوضع التحسينات موضع التنفيذ.

تصريف الشؤون

١٣- يتزايد التركيز في السنوات الأخيرة على القضايا المتصلة بتصريف الشؤون وبمدى توجيه المنظمات ورقابتها، بطريقة تدعم الانفتاح والتكامل والمساءلة. ومن الاعتبارات الهامة في هذا الصدد القضايا المتصلة بالهياكل التنظيمية وإبلاغ أصحاب المصلحة، ونظم الرقابة الداخلية، وقيم ومعايير السلوك المنصوص عليها للمنظمة.

١٤- إن التزام المنظمة بدعم الإدارة الرشيدة الفعالة أمر مسلم به تماماً. ويأتي تنقيح اللائحة المالية والنظام المالي مع تحسين التقارير المالية بعضاً من المبادرات الأولى التي أعربت عن ترحيبها بها. أما المسائل التي أثرت من قبل والتي تتعلق فيما يتعلق بتنفيذ منع الاحتيال وبسياسة الطوارئ وبتنقيح مدونة قواعد السلوك والأداب، والسياسات البيئية، فكلها تحظى باهتمام الأمانة العامة. وفي هذه الفترة الفاصلة يولى الاهتمام إلى

إدارة المخاطر ومهام المراجعة الداخلية للحسابات وإلى تفويض السلطات وإلى دليل المنظمة، باعتبارها جوانب أساسية في إطار تصريف الشؤون.

إدارة المخاطر

١٥- إذا كانت إدارة المخاطر وعمليات الإدارة موجودتان بالفعل في شتى المحافل في المنظمة كلها، فثمة نقص حالياً في سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر ذات الطابع الرسمي بالنسبة للمنظمة ككل. فينبغي أن تعيد المنظمة النظر في نشاطها المتصل بتقييم المخاطر، وأن تتخذ هيكلاً مناسباً لإدارة المخاطر تحدد فيه مظاهر التعرض الهامة وترسم فيه استراتيجية ملائمة لتحديد فيها إدارة تلك المخاطر.

١٦- وفي إطار التعزيز الجاري لجوانب تصريف الشؤون العامة ولإطار إدارة المخاطر تشير الأمانة العامة إلى أنه سيتم إعداد نهج شامل لإدارة المخاطر، بالتعاون الوثيق مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة.

مهام المراجعة الداخلية للحسابات

١٧- ذكرت في تقرير المبدئي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠١ النتائج المنبثقة عن استعراض متخصص أُجري لمهام المراجعة الداخلية للحسابات. وكان الهدف من الاستعراض الحصول على تقييم موضوعي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة، مقابل معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

المبادرات التي اتخذها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة

١٨- كشف استعراض مرحلي أُجري في شباط/فبراير ٢٠٠٣ عن أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة اتخذ، فيما اتخذ، المبادرات التالية بقصد تحسين فعاليته:

(أ) تمشياً مع قرار ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات بمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ اعتمد المكتب إطار الممارسات المهنية الصادر عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وتتنظر المديرية العامة حالياً في التغييرات الطارئة على ميثاق المكتب كيما يتماشى مع معايير المعهد. فسياسات المكتب وإجراءاته استعرضت وأدخلت عليها تعديلات لكفالة توافقيتها مع المعايير.

(ب) وجرى تعزيز تطوير الموظفين بتكليف أحد الموظفين الموجودين بالعمل مسؤولاً عن التدريب. ويجرى تقييم لاحتياجات تدريب الموظفين وتقررت تدخلات تدريبية ملائمة.

(ج) وطبق نهج لإدارة المخاطر، في حين أدخلت تحسينات مختلفة على عمليات التخطيط والتنفيذ والإبلاغ. وتم توحيد بعض برامج المراجعة ووثائقها، وتنفيذ نظام لتعقب المتابعة.

(د) وأعدت مؤشرات أساسية للأداء. كما استحدثت عمليات لمراقبة المراجعات الكبيرة واعتمدت إجراءات لاستعراض الجودة.

(هـ) ويتصل المكتب بانتظام بكبار الإداريين. ويستشار هؤلاء الكبار رسمياً في كل عام خلال إعداد خطة العمل السنوية. وتعد مناقشات لدى افتتاح كل مراجعة داخلية وخلال عملية إعداد التقارير. وتعد عملية التغذية الإدارية جزءاً أساسياً من عملية ضمان الجودة.

مجالات يمكن فيها إدخال المزيد من التحسينات

١٩- فيما يلي ترد المجالات التي يمكن فيها إدخال المزيد من التحسينات:

(أ) ينظر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة في المساهمة في تنفيذ عملية تقييم المخاطر على مستوى المنظمة، المشار إليها في الفقرة ١٤ أعلاه. وبمجرد إنشاء المكتب يصبح بوسعه استخدام تقييم المخاطر الذي وضعته الإدارة، في تحديد أولويات أنشطته وتحديد احتياجاته من المهارات والموارد.

(ب) خطة التشغيل السنوية خطة موجزة ولا تقدم وصفاً للصلة بين المخاطر العالية الدرجة والأنشطة المراد مراجعة حساباتها. وينبغي أن يستعرض المكتب شكل ومضمون الخطط الحالية للمراجعة الداخلية للحسابات وأن يوائم بين أنشطة المراجعة المزمعة والمخاطر ذات الأهمية.

تفويض السلطات

٢٠- لم يتحدد بعد بشكل واضح أي إطار موحد وشامل يبين للمنظمة عمليات تفويض السلطات. وهذا أمر هام لكفالة فهم علاقات المساءلة فهماً جيداً. وفضلاً عن هذا فلا وجود لسياسات موحدة لطريقة زيادة التفويض والإبقاء عليه وكذلك بالنسبة للتفويضات المؤقتة، والأمانة العامة تسلم، بأن تفويض السلطة يتطلب استعراضاً يجرى على مستوى المنظمة وهي تبحث حالياً في النهج البديلة للتصدي لهذه القضية.

دليل منظمة الصحة العالمية

٢١- الهدف من دليل المنظمة هو أن يكون المصدر الموحد الوحيد لسياسات المنظمة وتعليماتها الإدارية، ومع هذا فقد أصبح بالتدريج لا يجاري التطورات المستجدة على مدى السنوات الماضية. والمطلوب على وجه السرعة هو إجراء استعراض شامل لدليل المنظمة وإحداث تحسين في الطريقة التي تبالغ بها تلك التعليمات إلى الموظفين. وإذا كانت الأمانة قد سلمت بهذا وبدأ العمل بالفعل في تنقيح بعض أقسامه، فما يشغلني هو أنه لم يطرأ أي تحسن هام على دليل المنظمة حتى هذا التاريخ، وأرى أن من المهم إثارة هذه المسألة من جديد. وكما ذكرت في تقريري النهائي للثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١ فإن مسؤولية استعراض دليل المنظمة ينبغي توضيحها ووضع جدول زمني متفق عليه يكفل بحث هذه المسألة.

٢٢- وقد أبلغتني الأمانة أنها أيضاً تعتبر هذه القضية من الأولويات وأنها ستتبع نهجاً جديداً أكثر تنظيمياً إزاء تفويض السلطات، وأن دليل المنظمة الذي سيميز تمييزاً واضحاً بين تفويض السلطة وما يتصل به من توجيه عملي. ومن المنتظر أن يكتمل في آذار/ مارس ٢٠٠٤، تطبيق إطار شامل جديد لدليل المنظمة لتفويض السلطة وما يتعلق بذلك من تغييرات.

الإعداد الاستراتيجي للميزانية وقياس الأداء

٢٣- منذ المدة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ والمنظمة تتحرك نحو عملية إعداد استراتيجي منقح للميزانية مع تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وفي هذا الصدد فإن الميزانية البرمجية للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ توضح التوجهات الاستراتيجية للمنظمة وأولوياتها على مستوى المنظمة. ومجالات العمل الخمسة والثلاثين التي ستنفذ الميزانية البرمجية عن طريقها. وهذا هو أحد التحديات التي تواجه المنظمة لكي تضيف الطابع العملي على الميزانية الاستراتيجية من خلال عملية تخطيط متكاملة مع رصد فعال وإبلاغ عن الأداء. ونعرب عن ثناتنا لما أحرز من تقدم كبير في المديتين الماليتين الأخيرتين. وفي إطار استعراضي المتواصل لهذه المسائل الهامة فإنني أصب اهتمامي على مسائل الميزنة الاستراتيجية والتخطيط والرصد والتقييم مع التشديد على القضايا المتعلقة بالموارد المتأنية من المصادر الأخرى. وفي الفقرات التالية أبرز المسائل التي يمكن إدخال المزيد من التحسين عليها بشكل مثمر.

التخطيط المتكامل لجميع مصادر التمويل

٢٤- إن الميزانية البرمجية المقترحة متكاملة من حيث إنها تحدد مجموعة مشتركة من الأهداف والنتائج المتوقعة بالنسبة للمنظمة، بصرف النظر عن المصدر المالي. فخطة المصروفات للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حسبما تظهر في الميزانية، تقدم تفاصيل خطة المصروفات موزعة بين الميزانية العادية ومصادر التمويل الأخرى. وإذا كانت التجزئة على المستوى التنظيمي وحسب المكاتب الإقليمية قد ظهرت بالنسبة للميزانية العادية، فهي تقدم معلومات مماثلة عن الجزء من الميزانية الممول من مصادر أخرى.

٢٥- ويمكن أن تكون الميزانية البرمجية المقترحة بمثابة أساس للتخطيط العملي المفصل الذي ينبغي أيضاً أن يتبع فيه نهج متكامل. ولكفالة فعالية التخطيط العملي لابد أن يُبلغ في الوقت المناسب عن الاعتمادات الإرشادية في الميزانية بالنسبة للمصادر العادية وغيرها.

٢٦- وقد تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الإبلاغ عن اعتمادات الميزانية العادية للمدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولم تصدر أي رسالة رسمية تفصل الاعتمادات المزمعة لمصادر أخرى. وكانت آخر رسالة عن اعتمادات الميزانية العادية وعدم وجود تقديرات عن خارج الميزانية سبباً في تعقد عملية التخطيط العملي.

٢٧- ولذا يسرنا أن نلاحظ أن الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تحدد بالنسبة المؤبوة تفاصيل الإنفاق المدرج في الميزانية للأنشطة العالمية والإقليمية والقطرية بالنسبة للميزانية العادية والمصادر الأخرى. فهذا لا يتيح زيادة اكتمال وشفافية المعلومات أمام أصحاب المصلحة فحسب، بل ويزود المسؤولين عن التخطيط على مختلف المستويات في المنظمة بإشارة مبكرة إلى الموارد المتوقعة التي يمكنهم استخدامها في اتباعهم نهجاً متكاملًا للتخطيط العملي.

٢٨- وينبغي أن تكفل المنظمة إبلاغ أرقام التخطيط الإرشادية عن الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى المناطق والأقاليم في الوقت المعلوم لضمان تنفيذ التخطيط العملي الشامل المتكامل قبل بدء الثنائية.

توزيع الاعتمادات من الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٩- لقد كشف استعراض لعملية تخصيص الموارد على المستوى التشغيلي عن أن الاعتمادات كانت تستند أساساً إلى الأولويات المفهومة داخل كل مجموعة، وعن أن طرقاً مختلفة اتبعت في تحديد التخصيص. ومن المسلم به أن تخصيص الأموال الخارجة عن الميزانية أمر معقد وأنه ينبغي أن تراعى في هذه العملية مختلف

متطلبات المانحين فضلاً عن كثير من الجوانب التنظيمية. غير أنه يلاحظ أن من المستصوب وجود إطار أفضل هيكلية وشفافية لتخصيص الأموال الخارجة عن الميزانية. وينبغي أن يُوجد هذا الإطار صلة واضحة بين عملية الميزنة الاستراتيجية وتخصيص الموارد عملياً.

إطار حشد الموارد

٣٠- أعرب الموظفون على مستوى المجموعات، المشتركون في التفاعل مع المانحين المحتملين لحشد الموارد، عن ضرورة وجود إطار مشترك لحشد الموارد يشمل المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية التي يتم التقيد بها في أنشطة حشد الموارد. ومن المنطق عليه أنه ينبغي للمنظمة أن تضع إطاراً يوضح الأدوار والمسؤوليات ويعزز الاتصال بين مختلف من لهم دور بقصد ضمان التوصل إلى رؤية موحدة في مجال حشد الموارد.

استخدام الحساب الخاص لصناديق تكلفة الخدمة

٣١- إن تنفيذ أي نشاط برمجي ممول من خارج الميزانية يتطلب دعماً عملياً وإدارياً وتقنياً ويتطلب خدمات. وتسهم تكاليف الدعم البرمجي هذه في النفقات التي يتعين على المنظمة تكبدها ليتسنى لها تقديم ما يلزم من الدعم التقني وغير التقني والخدمات لتنفيذ برامج التعاون التقني. وقد أنشئ الحساب الخاص لصناديق تكلفة الخدمة كي يتيح ميزنة هذه الصناديق ومحاسبتها.

٣٢- وتخصص الأموال التي تصل في كل ثنائية للمجموعات والأقاليم لاستخدامها في الثنائية التالية. وقد لوحظ عدم إعداد معايير واضحة لاستخدام الأموال التي يتحصل عليها من الحساب الخاص ولم تبلغ إلى كل أجهزة المنظمة.

رصد البرامج

٣٣- الغرض من الرصد هو تحديد مستوى التقدم المحرز صوب تقديم المنتجات والخدمات المخطط لها. ويتم الرصد مرة كل ستة أشهر بينما يجري استعراض لنصف المدة في نهاية السنة الأولى من الثنائية. ويبحث استعراض منتصف المدة، في كل مجال من مجالات العمل، ما تم إنجازه من مساهمة في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.

٣٤- وقد كشف استعراض للتقارير عن التقدم المحرز واستعراض خطط العمل، التي أعدت بعد الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٢، عن عدم كفاية المعلومات التي سجلت عن تقدم عملية الرصد الفعلية. ولم تكن المعلومات في هذا الصدد تقدم دائماً عن حالة التقدم صوب تحقيق المعالم وأسباب التأخير في بلوغ معالم محددة، ولا عن المعالم التي لم يتم تحقيقها في التواريخ المستهدفة، كما لم يشر إلى إعادة الجدولة. فضلاً عن أن تقارير استعراض خطط العمل لم يتضمن تعليقات على حالة تقديم المنتجات في حين كان من الممكن أيضاً تحسين المعلومات عن الأطر الزمنية المتوقعة.

٣٥- وكشف استعراض لتقارير منتصف المدة عن أوجه نقص مماثلة حيث لم تُعد الأهداف أو خطط الأساس في معظم الحالات.

٣٦- فينبغي تقديم المعلومات الشاملة وذات الصلة في مجال تقارير الرصد والاستعراض كي يتسنى القياس الفعلي للتقدم المحرز، ليكون أساساً لأي عمل تصحيحي.

التخطيط لعمليات التقييم

٣٧- إن الغرض من عمليات التقييم المبرمجة أو الموضوعية هو قياس مساهمة المنظمة في الجهود الإنمائية الدولية وفي الإنجازات مقابل الالتزامات المحددة.

٣٨- ولتنسيق عمليات التقييم المزمعة للمدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وكفالة توافر التمويل المناسب، يُطلب إلى المقر الرئيسي وكل مكتب إقليمي تقديم مقترحات لإجراء عمليات التقييم، تشمل معلومات عن الصلاحيات المقترحة وأفرقة التقييم المقترحة وتقديرات التكاليف وكذلك الجداول الزمنية المقترحة للتقييم. ولم يقدم مكتبان من المكاتب الإقليمية الستة مقترحاتهما في حين لم تقدم كل المعلومات اللازمة في بعض الحالات الأخرى. فتبادل المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب بشأن عمليات التقييم المقترحة ييسر عملية تنسيق هذه الجهود من أجل المصلحة الفضلى للمنظمة.

الخزانة والاستثمارات

٣٩- لقد ذكرت في تقريرتي السابق النتائج الناشئة عن استعراض للوظائف الهامة لإدارة النقد والخزانة أجري في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وكان توقيت الاستعراض الأولي قد أعد ليصادف تحرير الأمانة لإعادة تشكيل مهام الخزانة.

٤٠- واستعرضت في أوائل عام ٢٠٠٣ الحالة الراهنة لهذه الوظيفة المهمة. فقد تحسنت عمليات الخزانة بصورة كبيرة، وجرى تعيين أمين خزانة مؤهلاً، ويزداد التشديد على وظيفة الاستثمار والاتصال بمديري التمويل ومراقبة التمويل، ناهيك عن الإدارة الداخلية للصناديق.

٤١- إن تنفيذ نظام متكامل لمعلومات الخزانة، إلى جانب التغييرات في توزيع الواجبات بين مسؤولي الشؤون المالية الأماميين والخلفيين، هي الجوانب الوحيدة الهامة التي لا تزال تحتاج إلى تنفيذ. ولقد اتخذت الأمانة خطوات لبحث هذه المسائل وينتظر أن يكتمل التنفيذ جزئياً في نهاية عام ٢٠٠٣.

الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات الأولية

٤٢- فيما يلي ملخص للإجراءات المتخذة بشأن التوصيات البارزة الناشئة عن الاستعراض المبدئي:

(أ) تنقيح ولاية اللجنة الاستشارية للاستثمار.

(ب) قيام المديرية العامة باستعراض واعتماد السياسات الاستثمارية للمنظمة وصندوق التأمين الصحي للموظفين.

(ج) وضع حدود التعرض على أساس التقديرات الائتمانية المستقلة والأرصدة القصوى ويجري تنفيذ تقرير شهري عن إدارة المخاطر، وتحسنت التقارير الواردة من مديري الصناديق بحيث أصبحت تشمل تحليلاً

مفيدا للمخاطر. ومن المتوقع أن تكتمل التقارير الموحدة نتيجة لتعيين أمين عام واحد للصناديق في المستقبل القريب.

(د) وتعد الموارد البشرية حاليا إطارا منقحا لأخلاقيات الموظفين يشمل المنظمة برمتها وسوف ينفذ في حينه.

(هـ) تنفيذ مقاييس الأداء للصناديق التي تديرها المنظمة والصناديق التي يديرها مديرون خارجيون. وحددت الغايات الرئيسية والأهداف، وتجرى مراقبة الأداء عن كثب.

(و) تحسن إدارة تدفق النقد، باستحداث إجراءات جديدة لإدارة النقد في الأمد القصير وباستخدام الإبلاغ عن الأرصدة المصرفية إلكترونيا بغية تنفيذ التنبؤات للأمد القصير.

(ز) وتم ترشيح عدد من الحسابات المصرفية وأصبحت تسويات الحسابات المصرفية مستكملة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

المجالات التي يتعين زيادة تحسينها

٤٣- لقد كشف عند مقارنة بين وظيفة الخزانة وميثاق أفضل الممارسات في إدارة الخزانة الصادر عن المجموعة الدولية لرابطات الخزانة، عن المجالات التالية التي يتعين زيادة تحسينها:

(أ) من الممكن تحسين التقرير الشهري الموجز عن إدارة المخاطر، وذلك لتيسير المقارنة بالسياسة الاستثمارية المعتمدة.

(ب) إذا كان الهيكل الجديد المقترح يوفر الآن فصلا أكثر فعالية في الواجبات فهذه العملية ينبغي إنجازها.

(ج) ومن الممكن استخدام التدفقات النقدية المتنبأ بها، إلى جانب الاستعراض الإداري، في المساعدة في تحديد أسباب الانحرافات وما يقابل ذلك من إجراءات تصحيحية.

(د) بالإمكان وضع حدود على حجم الصفقات وفترات الاستحقاق.

(هـ) في سياق خطة الاستمرار الكاملة في الأعمال التجارية يمكن وضع خطة لاستمرار الأعمال بالنسبة للخزانة وتجربة هذه الخطة في التصدي لأي تعطل في الأعمال العادية.

المسائل المالية ومسائل الامتثال

٤٤- يؤكد التقرير المبدئي مرة أخرى أن السجلات المالية موثوقة بصفة عامة ومحافظ عليها، وتنفذ المنظمة ضوابط داخلية ملائمة. غير أن ثمة مجالات أرى أن فيها مجالا لإدخال المزيد من التحسينات على النظم والإجراءات المطبقة حاليا. ويرد وصف هذه المجالات في الفقرات التالية بغية تقديم تعليقات بناءة إلى المنظمة.

نظام لإدارة المساهمات الطوعية

٤٥- جاءت توصية في التقرير المبدئي عن المدة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ بأن ينظر في وضع نظام معلومات متكامل لتسجيل تفاصيل المساهمات الطوعية التي يمكن أن تقدرها شتى الوحدات التقنية ووحدات الدعم الإداري ودوائر حشد الموارد والخدمات المالية. وأشارت الأمانة بأن يشكل ذلك النظام جزءاً من النظام الإداري العالمي الجديد الذي ينفذ بحلول عام ٢٠٠٧.

٤٦- وقد لوحظ لدى تقييم النظم المؤقتة التي نفذت أن وحدات وإدارات الدعم الإداري أعدت كل منها، أساليباً ونظماً لرصد وإدارة مساهمات المانحين. ولم تثبت صلاحية نظام بروتراك الذي اعتبر أصلاً أنه سيلبي الاحتياجات المؤقتة. ونظراً لأهمية إدارة المساهمات الطوعية بفعالية وكفاءة، ولطول الوقت الذي تستغرقه هذه المهمة فقد أصبحت ضرورة وجود نظام متكامل إحدى الأولويات. ولما كان تنفيذ نظم الإدارة العالمي مشروعاً للأجل الطويل فإننا نوصي بتوحيد الجهود الفردية لوحدات الدعم الإداري لإيجاد نظام موحد يلبي هذه الحاجة في الفترة المؤقتة.

تسجيل المساهمات الطوعية

٤٧- من الضروري لتيسير سرعة ودقة تسجيل المساهمات الطوعية أن تتوفر لإدارة الحسابات معلومات عن اتفاقات المانحين والمساهمات المتوقعة. وإذا كانت المساهمات الطوعية قد حددت وسجلت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ فقد لوحظ أثناء استعراض لملفات المانحين المحفوظة في إدارة الحسابات أن المجموعات أو المكاتب الإقليمية لم تقدم في حالات كثيرة إلى إدارة الحسابات إشعارات المساهمة ونسخاً من اتفاقات المانحين. وبغير هذه المعلومات تضطر إدارة الحسابات إلى أن تستفسر عن نقاط إضافية ينتج عنها التأخير في تسجيل المساهمات الوافدة. فينبغي أن تمثل المجموعات والمكاتب الإقليمية للإجراءات المالية القائمة التي وضعت لتبسيط تسجيل المساهمات الطوعية.

الحسابات الدائنة والحسابات المدينة

٤٨- أُحيل إلى الإدارة في نهاية المدة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ عدد من المعاملات القديمة في حسابات المقر الرئيسي الدائنة والمدينة. وكشفت الإجراءات المبدئية عن اتخاذ إجراء متابعة هام سويت على أساسه أغلبية المعاملات التي تم تحديدها، وأوصيت الإدارة بضرورة التحديد الواضح للمسؤولية عن مراقبة هذه الحسابات وعمليتها، كي تكفل متابعة العمليات وتسويتها في الوقت المناسب. كما أوصيت بضرورة التحقيق في المعاملات المتبقية التي ظلت معلقة لفترة طويلة، وتسوية تلك المعاملات.

الحسابات الشخصية

٤٩- جرى استعراض للتقدم المحرز في تسوية المعاملات المعلقة منذ أمد طويل في الحسابات الشخصية بالمقر الرئيسي، ولوحظ بارتياح أن تقدماً كبيراً أُحرز في هذا الصدد إذ إن الأمانة كرست موارد إضافية لمعالجة هذه الحسابات غير أن مستوى الحسابات الشخصية لا يزال عالياً. ويعتقد أن مهمة تسوية هذه الحسابات يمكن تسهيلها بزيادة التعاون والاتصال بين المسؤولين عن مختلف عناصر الحسابات الشخصية.

ضبط الاعتمادات واستعراض الالتزامات غير المسددة

٥٠- لوحظ في حالات أن الالتزامات المتعهد بها تتجاوز المبالغ المتاحة في الاعتمادات. وهذا يتعارض مع اللاتحة المالية والنظام المالي اللذين ينصان على عدم جواز زيادة الالتزامات إلا للأغراض المبينة في الاعتمادات بشرط عدم تجاوز المبالغ المتاحة في الباب المعني.

٥١- وكما ذكرت في تقريرى السابق فقد لوحظ تحسن كبير في الإدارة الشاملة للالتزامات غير المسددة. ويؤكد تحليل الوفورات في الميزانية العادية من الالتزامات غير المسددة التي أجريت في السنة الأولى من الثنائية الحالية، أن ذلك أدى إلى حدوث تغييرات في اللاتحة المالية مع معايير أكثر تحديدا في مجال زيادة صلاحية الالتزامات غير المسددة المرحلة من الثنائية السابقة.

٥٢- غير أنه لوحظ أن المسؤولية عن استعراض الالتزامات غير المسددة لم تكن في بعض الحالات مفهومة كما ينبغي. كما لوحظت حالات لم تعد الالتزامات غير المسددة من المسؤوليات القانونية السارية للمنظمة.

٥٣- فينبغي أن يكفل جملة المخصصات والالتزامات الامتثال التام للإجراءات المقررة للاستعراض الدقيق والموقوت للمخصصات والالتزامات غير المسددة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصال

٥٤- أبرزت في تقريرى النهائي عن مراجعات الحسابات للثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١ بعض القضايا الاستراتيجية الأساسية على مستوى المنظمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يستدعي اهتماما عاجلا من الأمانة. وتبحث الأمانة حاليا في قضايا خاصة باستراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات وبهيكمل حاكم واضح التحديد لتكنولوجيا المعلومات وبتوفير الموظفين المناسبين لمهمة تكنولوجيا المعلومات، وسوف تستمر مراقبة التقدم المحرز.

٥٥- وجرت في محيط المقر الرئيسي في عام ١٩٩٨ مراجعة حسابات لنظم المعلومات شملت الضوابط العامة المحيطة بنظام الإدارة والمعلومات المالية وما يتصل به من نظم، ثم جرت متابعة لذلك في عام ١٩٩٩. ووردت نتائج مراجعة الحسابات في تقريرى عن المدة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩. وخلال الثنائية الماضية امتدت أعمال الاستعراض المتخصص لتشمل أحد المكاتب الإقليمية. وأهم نتائج هذا الاستعراض جاءت بشكل بارز في تقريرى المبدئي عن المدة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٥٦- وثابرت الأمانة على معالجة القضايا البارزة في هذه المراجعات للحسابات، وعلى إبلاغي بانتظام بما يحرز من تقدم. وقد علمنا في هذا الصدد أن خطة استراتيجية وضعت لتحسين بيئة الضوابط العامة والشبكات الأمنية بأسلوب متماسك ومخطط سوف يعود بالفوائد الدائمة على المنظمة. ونظرا لأهمية العمل الجارى الذي يشمل الانتقال إلى شكل متعدد البيئات، فسوف تستغرق هذه العملية بعض الوقت رغم ما لوحظ من تحقيق إنجازات هامة. وقد قبلت الأمانة جميع التوصيات الواردة في الاستعراضات السابقة، وأدخلت قدر الإمكان، تغييرات لتنفيذها، في حين لن تنفذ توصيات أخرى بالكامل إلا بعد اكتمال أمور من بينها مشروع البيئة والمشاريع الرئيسية لحساب البنى الأساسية، حيث تبدأ تلك في عام ٢٠٠٣.

٥٧- وللمساهمة في هذه الممارسة الشاملة أجريت استعراضات في المقر الرئيسي وفي الإقليم لتحديد ما أحرز من تقدم في تصحيح مواطن الضعف التي حددت من قبل في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وللتركيز على الخطوات التصحيحية المتخذة في هذا السبيل بقصد إبراز أي شواغل متبقية.

٥٨- وعلاوة على هذا، وبالنظر إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات للمنظمة كلها قام الموظفون العاملون معي بأعمال ذات قيمة مضافة في هذا المجال، حيث أجروا مراجعة مفصلة لحسابات الشبكة والضوابط الأمنية في المقر الرئيسي للمنظمة.

الاستعراضات المرحلية لمراجعة حسابات نظم المعلومات لبيئات المراقبة العامة بالمقر الرئيسي وفي مكتب إقليمي واحد

٥٩- تشكل الضوابط العامة إطارا لكل الرقابة على أنشطة تكنولوجيا المعلومات وتوفر ضمانا معقولا لتحقيق الأهداف العامة للرقابة الداخلية. وهي تستغل كأساس لأعمال الرقابة على جميع نظم التطبيق، وتكفل التشغيل الفعلي للإجراءات المبرمجة، ومنها الرقابة على التصميمات وعلى التنفيذ والأمن واستخدام البرامج والملفات وتعديلها. فإذا كانت الضوابط العامة غير كافية أو غير فعالة ينشأ خطر مادي بأن يضحى بضوابط التطبيق.

٦٠- وعموما فقد كشف الاستعراضان المرحليان عن إحراز تقدم كبير في معالجة نتائج المراجعة الداخلية السابقة. ومع هذا، ولما كان هناك عدد من الجوانب لا يزال قيد المعالجة أو اتخاذ الطابع الرسمي، فإنه لا تزال هناك أوجه ضعف هامة في بيئات الرقابة ككل.

بيئة الضوابط العامة في المقر الرئيسي

التحسينات التي أدخلتها الأمانة

٦١- اتخذت الأمانة الإجراءات التالية:

(أ) صياغة جوانب من السياسة الأمنية لتكنولوجيا المعلومات، للمقر الرئيسي للمنظمة ولسياسة الشبكة التي جرى تحديثها.

(ب) تنفيذ الإجراءات المعتمدة لمراقبة التغيير.

(ج) تعيين مسؤول أمني للمعلومات، واتخاذ الخطوات لمعالجة اتكال المنظمة على الموظفين بعقود قصيرة الأجل.

(د) حفظ وثائق الاختبارات وإنشاء لجنة رسمية لمراقبة التغيير. وتقوم الإدارة بإدخال واستعراض التغييرات في البرنامج.

(هـ) اتخاذ بعض الخطوات لتحسين ضوابط الدخول إلى الشبكة. ونفذت تدابير مادية للمراقبة الأمنية بغية منع واكتشاف أي نفاذ غير مصرح به إلى الموارد الحاسوبية الحساسة.

مجالات يمكن فيها إدخال المزيد من التحسينات

٦٢- تقوم الأمانة حالياً بمعالجة القضايا المتبقية التالية:

- (أ) إكمال واعتماد سياسيات وإجراءات أمن وشبكة تكنولوجيا المعلومات.
- (ب) الانتهاء من الاتفاق الرسمي لمستوى الخدمة المبرم بين المنظمة والمركز الدولي للحساب الإلكتروني.
- (ج) تحديث وثائق النظام والمستخدم والبرنامج، والحفاظ على استمرار التحديث.
- (د) إدراج ضمان الجودة في عملية تغيير البرنامج.
- (هـ) عدم السماح للمبرمجين بالدخول إلى برامج وبيانات الإنتاج. ويولى الاهتمام لتنفيذ إدارة المكاتب والبرامج الحاسوبية لإدارة التغيير.
- (و) توثيق واعتماد منهجيات العمر المفترض لتطوير النظم الرسمية.
- (ز) دراسة بعض أوجه الضعف المتبقية فيما يتعلق بضوابط النفاذ إلى الشبكة.
- (ح) تنفيذ خطة إنعاش من الكوارث، معتمدة ومجربة.

بيئة الضوابط العامة في أحد المكاتب الإقليمية

التحسينات التي أدخلتها الأمانة

٦٣- فيما يلي إجراءات هامة اتخذت للتصدي لمواطن الضعف المحددة في التقرير المبدئي:

- (أ) صياغة عناصر أي سياسة أمنية، أو خطة للإنعاش من الكوارث، أو خطة لاستمرارية مؤسسات الأعمال، أو خطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، أو إجراءات لمراقبة تغيير البرامج، أو إجراءات تشغيلية، وسياسات وإجراءات لتطوير قواميس البيانات وصيانتها.
- (ب) إعداد وصياغة منهجيات عمر النظم الرسمية ولكن الإدارة لم تعتمد رسمياً حتى الآن.
- (ج) طرأت تحسينات على النفاذ المادي والضوابط البيئية، لكفالة تقييد الدخول إلى غرف الحواسيب والمعدات الأخرى المتصلة بها، بحيث يقتصر ذلك على الموظفين المصرح لهم بذلك دون غيرهم.
- (د) التقارير الصادرة عن برامج رصد الشبكة لمراقبة أداء الشبكة وأعطالها على النظام، معروضة على الإدارة لاستعراضها.
- (هـ) نفذت ضوابط بديلة للحد من مخاطر النفاذ غير المرخص به، عبر الموديم.

- (و) توجد الآن مشاريع إجراءات دعم واستعادة وإجراءات إبلاغ عن الحوادث، ولكنها لا تزال تحتاج إلى موافقة الإدارة. وهناك الآن سجل داعم وكتب عملية للمشغلين يجري حفظها. وتخزن أشرطة الدعم الآن في موقعين للدعم خارج الموقع. وأصبحت الدواجم تخزن الآن وتختبر دورياً.
- (ز) تحسنت ضوابط النفاذ إلى الشبكة.
- (ح) تجرى الآن استعراضات منتظمة لضمان الاقتصار على استخدام البرامج الحاسوبية القانونية. وتتخذ إجراءات الإنهاء وتسجيل المستخدم. وركبت برامج مكافحة الفيروسات في جميع وحدات التقييم.
- (ط) نفذت ضوابط لكفالة عدم نفاذ المبرمجين إلى بيئة الإنتاج إلا للقراءة فقط. وتوجد عقود وصلاحيات لجميع موظفي تكنولوجيا المعلومات.
- (ي) طبقت معايير خطة الاختبار ولكنها لم تأخذ الطابع الرسمي بعد. وهناك إجراءات قيد التنفيذ لإحداث تغييرات برنامجية تحفظ وتستعاد.

مجالات يمكن فيها إدخال المزيد من التحسينات

- ٦٤- إن القضايا الهامة التالية وهي قيد الدراسة في الأمانة، معتبرة من المجالات التي يمكن فيها إدخال المزيد من التحسينات:
- (أ) ينبغي الموافقة رسمياً على شتى سياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها بصورة كاملة.
- (ب) ينبغي التصدي لمواطن الضعف المتبقية بالنسبة لضوابط النفاذ إلى الشبكة.
- (ج) ينبغي إيلاء الاهتمام لتنفيذ سياسة الأرشفة، ومتابعة مسألة تحسين الضوابط لكفالة دقة وكمال إلقاء البيانات التي نشأت في الإقليم عندما يحدث المقر الرئيسي النظام المالي. وقد أشارت الأمانة بالفعل إلى أنها ستتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذا الأمر.
- (د) لم ينفذ تقسيم الواجبات بين الوظائف الحساسة لمدير قاعدة البيانات ومبرمجي التطبيقات. ونظراً لقلّة الموظفين المتاحين فإن المكتب الإقليمي لا يستطيع تجزئة هذه المهام. غير أنه ينبغي تنفيذ ضوابط وعمليات تعويضية للحد من المخاطر المحيطة بذلك. ومن دواعي القلق التي لا تزال سائدة ارتفاع مستوى الاتكال على بعض موظفي تكنولوجيا المعلومات الأساسيين.
- (هـ) ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على اجتماعات اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة.
- (و) ينبغي إنشاء لجنة لمراقبة التغيير، واعتبار ضمان الجودة جزءاً من عملية تغيير البرامج.

ضوابط إقامة الشبكات والأمن

النطاق والمنهج

٦٥- لا بد لقيام المنظمة بمهامها بفعالية من توافر المعلومات وعملياتها ونظمها وشبكاتنا الداعمة، إذ أصبحت المنظمة أكثر اتكالا على توافر مواردها لتكنولوجيا المعلومات في كل مجالات عملها وعلى سلامة معلوماتها التقنية والإدارية المتعلقة بهذه الموارد. فمع تزايد سبل الاتصال بين شبكات المنظمة الداخلية والخارجية أصبح من الضروري أن تكفل المنظمة اتخاذ التدابير الملائمة للحد من ضعفها أمام التهديدات الأمنية والأضرار الطارئة وتعطل الأجهزة والبرامج الحاسوبية.

٦٦- وقد وضعت الأمانة خطة لأمان وضمان المعلومات تستند إلى تقدير للمخاطر في بيئة أمن الشبكات والحواسيب بالمقر الرئيسي، ونفذت الخطة في أواخر عام ٢٠٠١. واتبع نهج استراتيجي لإيجاد بيئة جيدة البناء وأمنة، الأمر الذي يتطلب جهدا كبيرا وموارد كبيرة على مدى فترة زمنية.

٦٧- ونظرا لأهمية هذه المسائل فقد نفذت مراجعة متخصصة لنظم المعلومات ووضعت ضوابط أمنية بالمقر الرئيسي للمنظمة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وفقا لمعايير رابطة نظم وضوابط المعلومات، بقصد تزويد المنظمة بتقييم للحالة الراهنة لشبكتها وضوابطها.

مجالات التركيز

٦٨- لقد حددت جوانب الشبكة المحلية والشبكة الواسعة مجالات للتركيز هي:

(أ) اختبار نفاذ الشبكة الخارجية المراقبة الموجهة نحو التدابير الأمنية المحيطة ومنها حواسيب التوجيه، وموانع النفاذ على الإنترنت، وحواسيب تقييم الشبكة والبريد، والهاتف عن طريق الحاسوب وسائر النباتات التي يمكن النفاذ إليها من الخارج.

(ب) اختبار النفاذ الداخلي المراقب إلى الشبكة، الموجه إلى مكونات حساسة داخل الشبكات. ونبائط الاتصال الأساسية والنبائط الأمنية وغيرها من النباتات التي يمكن تحليلها من الشبكة الداخلية لتحديد إمكانية وجود استغلال لنقاط الضعف.

(ج) الاستعراضات التشخيصية الأمنية المضيفة التي يمكن أن تجرى لعينة تمثيلية من النباتات الأساسية للأمن أو التطبيق أو الاتصال على الشبكة الداخلية.

النتائج

٦٩- أظهرت نتائج المراجعة الداخلية للحسابات وجود أوجه ضعف تتعلق بالأمن في بيئة الشبكة ككل، رغم اتخاذ بعض التدابير للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأمنية للشبكة.

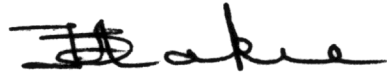
٧٠- ولوحظ في هذا الصدد أن "سياسة المنظمة بالنسبة للاستخدام المعقول لنظم المعلومات" ظلت تطبق بوصفها سياسة شبكة. ولئن لم تكن هذه السياسة شاملة بوصفها سياسة شبكة فهي كانت تمر بعملية تحديث لدى مراجعة الحسابات. ولم تكن الإدارة قد أقرتها رسميا.

٧١- لوحظ أيضا أن الضوابط الأمنية للشبكة في المنظمة لم تستغل الاستغلال الأمثل وتعطلت بشكل خطير بسبب اعتبارات النظم الموروثة ونظم المنظمات الأخرى التي استضيفت على شبكة المنظمة. ولم تستغل ضوابط الدخول بين الشبكة الداخلية والإنترنت الاستغلال الأمثل لضمان أمن الشبكة الفعلي وضوابط الدخول إليها. وفي بعض الحالات لم تنفذ أفضل الممارسات لتأمين حواسيب التقييم، وكانت حواسيب التقييم على اختلافها تدير الخدمات الضعيفة أمام أوضاع استغلال معينة، وهو ما يعزى إلى نسخ البرامج الحاسوبية في تلك الخدمات لأنها لم يدخل عليها تحديث حسب آخر الشارات أو الإصدارات.

٧٢- وقد حددت في تقرير شامل مقدم إلى الأمانة النتائج المفصلة والتوصيات بشأن كيفية الحد من أوجه الضعف والمخاطر أو إزالتها.

شكر وتقدير

٧٣- أود أن أسجل تقديري للتعاون والمساعدة اللذين حظيت بهما من المديرية العامة والمديرين الإقليميين وموظفي منظمة الصحة العالمية إبان عملية مراجعتي للحسابات.



س. أ. فاكي
مراجع الحسابات الخارجي
ومراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا

بريتوريا، جنوب أفريقيا
٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣

= = =